كتابة الدستور.. مقاربات نظرية من تجربة اليابان

> جوناثان دريسنر: أستاذ مساعد في دراسة التاريخ الشرق آسيوي في جامعة هاواي ، في مدينة هيلو ، أما مجال أهتمامه في الوقت الحالي فهو تاريخ المجتمع الياباني الحديث.

بقلم : جوناثان دريسنر
ترجمة : فضيلة يزل

عندما منح وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول مجلس الحكم مدة ستة أشهر لكتابة مسودة الدستور الجديد، عدت بذاكرتي إلى الوراء، ففي العامين المنصرمين كنت ادرس بحث التخرج عن احتلال الولايات المتحدة لليابان، ولاسيما كتابة مسودة دستور اليابان عام ,١٩٤٧ ولأعطاء الطلبة فكرة عن كتابة الدستور، كنا نقضي مدة الدرس في كتابة دستور جديد للعراق. وما كنا نفعله في وقت الدرس المحدد بساعة وربع كان قريباً مما نهتم بمناقشته في الوقت الحاضر.

ان نبذة تاريخية ضرورية هنا : عندما احتلت الولايات المتحدة اليابان (١٩٤٥ . ١٩٥٢) عند نهاية الحرب العالمية الثانية كان ذلك بنية أصلاح البلد. وكانت هناك نظريات متنافسة فيما يتعلق بالسبب الذي جعل اليابان تصبح مجتمعاً توسعياً ، عسكراتياً، وجميعها كانت تسهم بالإصلاحات التي يفرضها قانون أصلاح الولايات المتحدة للبنية السياسية، إلا انها، تجاوزت تقريباً الموقع الأعلى والمنيع للإمبراطور في دستور عام ١٨٩٠، يومها كان دوجلاس ماك آرثر مسؤولاً عن الاحتلال، ومن بين التوجيهات التي قدمها لليابانيين كان تعديل دستورهم لجعله أكثر ليبرالية وديمقراطية وأقل عرضة للتلاعب والمناورة العسكرية. بعد أشهر قليلة، عندما تسربت مسودة الحكومة اليابانية، كان البعض يرى انها اخفاق كبير : فقد بقيت السيادة للإمبراطور أكثر مما للشعب، كما ان التغيرات الأخرى كانت تواجه بالتسويف والمماطلة بشكل مماثل.

عندها وجه ماك آرثر تعليماته إلى دائرة حكومة الاحتلال لتقديم مسودة دستور تستند إلى عدد من ملاحظاته. وقد منحهم مدة أسبوع واحد . المسودة التي قدمها ٢٤ شخصاً أجري عليها تعديل طفيف أثناء الترجمة وأثناء عملية المصادقة عليها من قبل البرلمان الياباني، لكنها لم تطبق وبقي العمل بها تدريجياً تقريباً. لقد كانت مشاركة وسائل الإعلام والمؤتمرات البرلمانية التابعة لأمريكا في عملية كتابة الدستور خاضعة للرقابة، لذا تكون انطباع مؤقت من ان التغيرات الجذرية التي تضمنها الدستور الجديد كانت مستندة الى أصل ياباني. بعدها تمت المصادقة على الدستور الجديد من قبل الشعب الياباني بأغلبية ساحقة، ولم يجر عليه أي تعديل حتى يومنا هذا.

لقد أخبرت طلابي ان الولايات المتحدة غزت واحتلت العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، وسقط صدام حسين والحكومة العراقية التي كانت مجرد قوقعة جوفاء. والأمر متروك لكم في تكوين بنية ديمقراطية جديدة تعزز ترابط الوطن على الرغم من سلسلة الانقسامات التي تتخلل المجتمع العراقي. ومع إنني كنت اعتقد انه تمرين نظري لا يتضمن أي تطبيق عملي، إلا أنني لم آخذ ملاحظات معينة عن النتائج ، لكني سأدون ما أتذكره في هذا الصدد :

ان بعضاً مما كنا نناقشه نحن كتاب الدستور الهواة ما زال يشكل إطار المناقشة في الوقت الحاضر، وهو يجب ان يكون العراق الجديد ديمقراطياً بتصويت وإجماع عالمي واع، وعلمانياً بضمانات قوية لحماية الأقليات الدينية، مع الأخذ بمبدأ المساواة للحفاظ على نصيب المرأة في المناصب التشريعية المحلية أو القومية، وضمن حكومة مقسمة على أساس هيئات تشريعية وقضائية قوية تعمل كهيئات تدقيقية لمراقبة الأداء الضعيف للسلطة التنفيذية العليا. ولا أتذكر أننا توصلنا إلى حل المسألة بانتخاب مباشر أو باختيار مجلس برلماني لتلك السلطة التنفيذية العليا. إذ ان السيطرة على الترشيحات للمناصب القضائية والموافقة عليها تتم من قبل هيئات تشريعية ضمن المحاكم العليا (إقليمية لقضايا المحاكم الاعتيادية ووطنية لقضايا الاستئناف والمحاكم العليا)، وأبعاد الهيئات التنفيذية عن العملية، التي اعتقد انها قد تكون جديدة وعملية جداً. لم أكن متأكداً من اننا ناقشنا قضية العوائد النفطية، فلو فعلنا ذلك ، لكنا قد بيناها للحكومة المركزية لغرض أجراء توسعات في البنية التحتية وميدان التعليم دون الخوض بمناقشات مطولة.

ان أهم مظاهر الدستور العراقي الجديد كانت الهيئة التشريعية والطريقة التي استخدمتها في تشكيل نظام فدرالي متكامل. كان لا بد ان يتم تقسيم العراق الى ثلاث مناطق، كردية وسنية وشيعية . استناداً الى بيانات الرأي العام (ويعدل هذا التقسيم ضمن مراحل استناداً الى تغيرات الرأي العام) ، إذ ان كل منطقة من هذه المناطق تقسم الى تقسيمات أخرى في المستقبل، تتضمن مناطق ذات هيئات تشريعية صغيرة نسبياً. واستقر الرأي على ان يكون عددها ٢٥٠ هيئة في جميع إنحاء العراق، وتقسم الى أقل من مئة ألف شخص لكل منطقة، ويزداد عدد المناطق (أو يقلص) بحسب عدد السكان. لكن هذه الولايات الثلاث في العراق الجديد ليس لها هيئات تنفيذية أو تشريعية منفصلة تماماً. وفضلاً عن ذلك، تعمل الهيئات التشريعية الوطنية على وفق نظام عقد المؤتمرات لأعضائها لتقرير سياسة الولاية بوصفها هيئات تشريعية إقليمية. بتعبير أخر، ان يعمل كل مشرع في هيئتين: هيئة محلية، وهيئة تعتمد على البرلمان والبرلمان الوطني عراقياً . ولكي تمر القوانين التشريعية على هيئة البرلمان الوطني يجب ان تواجه اختبارات عدة : . أولاً : أنها صالحة لأن تكون مادة دستورية. ثانياً : ان تحظى بتصويت الأغلبية. ثالثاً : يجب ان تحظى بتصويت الأغلبية في . على الأقل . اثنين من التكتلات العرقية. إذ ان هذا الشرط الأخير يمنع التجمع المنفرد الذي يحتوي على كثافة سكانية من ان يدخل في عملية التشريع أو سن القوانين دون دعم قوي من احد التجمعات الأخرى في الأقل. ان مقارنة كلا المتوازيين مع اليابان وتجربته في أقرار الدستور تبين النتيجتين الآتيتين :

الأولى : ان تاريخ انتهاء مدة الأشهر الستة (أواخر آذار عام ٢٠٠٤) بينت فشل العراقيين في أقامة دستور ديمقراطي علماني يمكن تطبيقه بشكل دقيق، الأمر الذي تقوم الولايات المتحدة بمتابعة مناقشاته الدستورية المباشرة .

هل نحن نعمل خلف الكواليس مع سلطة الحكم العراقي من خلال الاقتراحات أو التوجيهات أو أسلوب كتابة الدستور أم أننا ننوي الانتظار حتى تمر مدة الأشهر الستة؟

أنا لا أقول ان العراقيين غير قادرين على كتابة دستور لهم، لكني لست واثقاً تماماً من انهم قادرون على تنظيم قوانين دستورية ذات صفة شرعية يمكن ان تقدم كمسودة قابلة للتطبيق ومقبولة لدى التكتلات العراقية الرئيسة والولايات المتحدة في الظروف الحالية في الوقت المتبقي لها.

الثانية: ومن جانب أخر، أن مجموعة صغيرة من طلاب الجامعة مع توجيهات حرفية بسيطة، توصلوا إلى نظام دستوري حقيقي جديد في غضون ساعة فقط.

الخطوة التالية لتجربتنا البسيطة قد تكون محاولة لترجمة هذا النظام بشكل تفصيلي إلى لغة دستورية واضحة. لكن بالتأكيد أن أياماً قليلة ستكون كافية لوضع مسودة أولية. فالنظام الذي وضعناه لم يكن ببساطة دستوراً أمريكياً منقولاً أو مستنداً إلى بعض الأنظمة الفدرالية الأخرى (سويسرا، ألمانيا، الهند ...) المنقولة على انها نماذج للعراق الجديد. أنا لا انوي القول أن هذا النظام كان نظاماً متكاملاً، أو انه يحدد كل القضايا التي تعبث بالعراق الآن. انه نظام حقيقي يناسب الموقف ويتمتع بالمرونة. إذا استطعنا نحن ان نضع مثل هذا الدستور، واعتقد أن العراقيين قادرون على وضع دستور مثله. المسألة تكمن فيما إذا كانت الإدارة الأمريكية في العراق ستقدم العون لهم للعمل خلال التوترات السياسية والعرقية التي قد تتداخل مع تشكيل نظام متجانس، أم أننا سننتظرهم حتى يخففوا في ذلك فنتدخل حينها. لكن العراق لا يشبه اليابان عندما كانت تحت الاحتلال الأمريكي، فالسلطة الأمريكية في العراق أقل قوة بكثير مما كانت عليه في اليابان لكي تفرض تغييرات، و دعمها الدولي أقل أيضاً، وسيطرتها على وسائل الإعلام قليلة هي الأخرى. أن تاريخ انتهاء مدة الأشهر الستة يحتاج الى أن يكون محدداً بشكل واضح: لأنه سيكون من الصعب أخفاء التسلط الأمريكي على الدستور العراقي، ومن المحتمل أن صفة الشرعية لن تحظى بقبول واسع من قبل الشعب. ولهذا يجب ان تكون أقامة حكومة مستقرة هي الأساس الفعال في عملية وضع الدستور. نتمنى أن يكون العراق الجديد مستقراً وديمقراطياً، وان تعمل أمريكا على تسهيل العملية العراقية التي من خلالها يتمكن العراقيون من كتابة دستور حقيقي وجديد لوطنهم.

الانتخابات العراقية القادمة تاريخ مناسب للشروع بالانسحاب العسكري

بقلم : جون دويج
ترجمة فاروق السعد

ينبغي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ان تستند على مبدأين عامين: الاول هو المحافظة على مصالحنا الامنية والسياسية؛ والثاني هو تشجيع الازدهار وقيام حكومة تستجيب لجميع الناس. فقد تقوم الكثير من البلدان، عن طريق تشجيعنا وتقديم النموذج، بتبني الديمقراطية واقتصاد السوق، مكيفتين طبقاً لثقافتها.

بالطبع سيتبع آخرون طريقاً مغايراً تماماً لبعض الوقت، ربما لمدة غير محددة، لان الاختلافات العرقية والفقر والتقاليد التاريخية والدينية تلعب دوراً وتحدد الخيارات. شرعت امريكا بسلوك على اية حال، وبمحاولتها الجدية اقامة حكومة في جزء آخر من العالم استناداً إلى قيمنا. ان تبني سياسة خارجية تشجع القيم الديمقراطية شيء، والاعتقاد بان من العدل تحقيق هذه النتائج على الارض باستخدام القوة العسكرية هو شيء آخر تماماً. ان هذا صحيح سواء كنا نعمل منفردين، كما هو الحال بشكل كبير في العراق، او كجزء من تحالف دولي. يبدو ان العديدين في ادارة بوش يعتقدون بان الغزو لاسقاط صدام حسين قد ينتج عنه تحول قريب متزامن في العراق، و بشيء من الحظ في القسم الاكبر من الشرق الاوسط، الى الديمقراطية. ولكن فكرة التدخل في البلدان الاجنبية لغرض بناء مجتمع على هوانا ليس عيبا جمهوريا او محافظا. ان العيب الديمقراطي او الليبرالي المقابل هو في وجهة النظر التي تشير الى ان امريكا لديها واجب في التدخل في البلدان الاجنبية التي تتمادى كثيرا في انتهاك حقوق الانسان، وازاحة رؤساء الدول المستبدين. ان هذا الشعار الديمقراطي قد تحرك بسرعة من "حفظ السلام" في بلد تمزقه الصراعات الى "احلال السلام" و الى " بناء البلد". ان تدخل ادارة كلنتون في البوسنة في اواسط التسعينات هو مثال على ذلك العيب: التحرك من هدف ابتدائي موضوعي لايقاف "التطهير العرقي" الصربي للبوسنة الى هدف رائع في خلق مجتمع "متعدد الاعراق" يتمتع بتعايش سلمي بين ثلاث مجموعات- مسلمي البوسنة، والكروات والصرب - التي كان بينها تاريخ من العداء. لا يجب علينا ان نتهرب من العمل العسكري العاجل لغرض المحافظة على حياة من هم في خطر داهم. على سبيل المثال، ان قرار عدم التدخل من قبل امريكا لمنع القتل الجماعي في رواندا كان خطأ فاحشا. ولكن لا ينبغي علينا ان ننجر الى تدخل يهدف الى استبدال انظمة مستبدة بانظمة من الحكومات تشابه كثيرا نظامنا. ليس لان الهدف غير صحيح، بل لانه من غير المحتمل ان ينجح. اضافة الى ذلك، في محاولة انجاح عملية تغيير النظام او بناء الدولة، نحن نميل الى الاعتماد على القوة العسكرية بدلا من الدبلوماسية، التجارة والمساعدات الاقتصادية. ان الجيش الامريكي، وهو الافضل في العالم، تم بناؤه للقتال وكسب الحروب؛ فنحن نتمكن من الايعاز الى قوات المارينز بدحر فرق الحرس الجمهوري او تدمير معاقل المتمردين في الفلوجة، ولكن المحافظة على الامن الداخلي، وكسب التحالفات السياسية وتسيير منظومات المياه، والمستشفيات، ومحطات الطاقة و المدارس لا تشكل اجزاء مهمة في واجبها او تدريبها. ان اعادة تشكيل جيشنا لياخذ على عاتقه ما يطلق عليه البنتاغون خطأ عمليات "الاستقرار والامن" سوف تاتي مقابل ثمن- في امكانية تعريض قدرات قواتنا على القتال الى الخطر وفي تشتيت المصادر المطلوبة لدعم العملية المدنية التي تبرز كعملية بناء الدولة. اذا اردنا ان نسلط مؤثرات على سلوك الامم، فاننا يمكن ان نخدم بشكل افضل عن طريق المزج بين الدبلوماسية وقوتنا الاقتصادية الكبيرة. وحتى كوريا الشمالية قد لاحظت افضلية، تقييد (رغم انها انتقائية ومؤقتة) انشطتها لانتاج الاسلحة النووية لمصلحة المكاسب الاقتصادية التي صاحبت "الاطار المتفق عليه" عام ,١٩٩٤ وفي الفترة القريبة الماضية تراجعت ليبيا عن مواصلة برنامجها السري لانتاج اسلحة الدمار الشامل، كما هو واضح، املا في الحصول على منافع اقتصادية. ان موت نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا بعد الحصار قد بين ما يمكن ان يفعله العمل الاقتصادي الجماعي. اذن كيف يؤثر ذلك علينا في العراق؟ هنالك وجهة نظر واسعة الانتشار، وحتى بين من عارض الغزو، وهي ان لدينا مسؤولية في الحفاظ على قواتنا في مكانها الى ان يتحقق حد ادنى من الظروف: درجة معينة من الامن للشعب العراقي؛ بداية مقبولة لحكومة مستقرة وتمثيلية؛ اعادة اعمار جزئي للبنية التحتية المدنية. يعتبر الانسحاب السريع مسالة غير مطروحة من قبل معظم الجمهوريين و الديمقراطيين، لانه من الصعب تصور انسحاب يترك في اعقابه عراقاً يعمه السلام ولا يؤدي الى المزيد من الاضطرابات في المنطقة. لذلك فان التوقعات تشير الى اننا سنكون في العراق لعدة سنوات مقبلة، ربما بتخفيض معين للقوات، و لكن بصرف كمية كبيرة من النقود (اكثر من مليار دولار في الاسبوع) و التضحية بالارواح (درزينة او دزينتين من القتلى و الخسائر الخطيرة في الاسبوع)، في الوقت الذي يتم العمل فيه على تحقيق الحد الادنى من تلك الاهداف المطلوبة للانسحاب. ان وجهة النظر التقليدية هذه، على اية حال، تتجاهل مسألتين مهمتين. الاولى هي، الى أي مدى اصيبت المصالح الامريكية في العالم العربي بالضرر بسبب استمرار وجودنا في العراق؟ والثاني، الى أي مدى يؤدي وجود الولايات المتحدة في العراق الى اضعاف قدرتنا على التعامل مع التحديات الامنية المهمة الاخرى، خصوصا الموجهة من قبل كوريا الشمالية، وايران والارهاب الدولي؟ ان من يقولون باننا ينبغي ان "نكمل المسيرة" لان الانسحاب المبكر من العراق سيلحق الضرر بمصداقية امريكا الدولية يجب ان ينظروا الى احتمال فشلنا في تحقيق اهدافنا في العراق و تكبدنا خسائر اكبر في مصداقيتنا. لا اعتقد باننا نحرز تقدما في أي من اهدافنا الرئيسية في العراق. قد تكون هنالك ايام يبدو فيها الامن افضل الى حد ما او ان الحكومة العراقية تعمل بشكل افضل، و لكن عامل نسف الاستقرار الذي يمتلكه التمرد لا يعرف الحدود. عندما اتخذ القرار، بعد سقوط بغداد، في حل الجيش العراقي، تم خلق وضع امني لا يحتمل: قيام حالات العداء العرقي مدعومة بوحدات عسكرية وامنية مسرحة ولكنها مسلحة اضافة إلى بلدان مجاورة توفر الدعم النشيط لها. لا يمكن قهر التمرد بسهولة لا بواسطة الجيش الامريكي ولا بقوات الامن العراقية الوليدة. ولا يمكن ان ينفرج الوضع حتى لو، وهذا غير محتمل، اختار كل من الامم المتحدة، والناتو، وحلفائنا الاوربيين، واليابان الاشتراك بجد في العملية. ان افضل استراتيجية لنا الان هو مخطط سريع للانسحاب يتكون من عناصر سياسية، وعسكرية واقتصادية محددة بشكل واضح. سياسيا، ينبغي ان تعلن الولايات المتحدة عن نيتها في ازالة قواتها وان تحث الحكومة العراقية وجيرانها على الاقرار بالمصلحة المشتركة لبلدان المنطقة بالسماح للعراق بالتطور بسلام وبدون تدخل خارجي. ان اول انتخابات عراقية طبقا للدستور الدائم ، المنوي اجراؤها في ١٥ كانون الاول هي تاريخ مناسب للشروع في الانسحاب. عسكريا، علينا تحديد جدول زمني لتقليص مجال العمليات التي تمتلك المرونة لكي لا يعطى المتمردون فوائد تكتيكية. وينبغي علينا ايضا ان نخطط لاستمرار اجراءات معينة مثل اقامة مناطق حظر الطيران، ومراقبة الحدود، وتدريب اجهزة الامن العراقية، وجمع المعلومات الاستخباراتية وادامة القوات الاقليمية للتدخل السريع. اقتصاديا، علينا ان نحدد مقدار المساعدات التي نتمكن من تقديمها الى العراق طالما بقي على خطه المسالم. سيكون من الافضل ان كانت هذه المساعدات على شكل حزمة موسعة واحدة من الحوافز الاقتصادية لتقديم المنافع للبلدان العربية التي تدافع عن مصالحنا. بالطبع، ان هذه الاجراءات لا تستطيع ان تضمن اقامة عراق آمن وديمقراطي بعيدا عن الهيمنة الخارجية. و لكنها يمكن ان تكون خطوات اولى من ستراتيجية لمتابعة مصالح امريكا الحقيقية بعيدة المدى في الشرق الاوسط والخليج العربي.

عن: نيويورك تايمز

قمع المتطرفين المراوغين

مقال بقلم : فكرام دود
ترجمة : عبد علي سلمان

يثير تعهد توني بلير بقمع المجموعات التي تساند المتطرفين سؤالاً ملحاً هو: كم يبلغ عدد المجاميع والافراد الذين يقومون بالتهيئة الفكرية التي تؤدي إلى هجمات مثل تلك التي حدثت في لندن؟ والجواب هو ان السلطات لا تعرف.

وهناك خطة واحدة تعتقد الحكومة انها تجعل الامور اسهل، تلك هي ترحيل الاشخاص الذين لم يولدوا على الارض البريطانية وليس الذين يحثون على الكره او يثنون على اعمال العنف الارهابية. ومن الاهداف المحتملة لمثل هذه الخطة هو عمر بكري محمد وهو رجل دين سوري المولد تم منحه حق اللجوء السياسي في بريطانيا. وهناك ادعاءات بانه اعطى اوامر دينية لشخصين بريطانيين ذهبا إلى اسرائيل بمهمة انتحارية قتل فيها اربعة اسرائيليين ويقال انه صرح بعد ذلك "بانهما قتلا في ارض المعركة وانهما في طريقهما إلى الجنة".

وقد القى السيد بكري محمد خطباً يمدح فيها الشهادة وقد دعا مرة إلى موت رئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور، علماً ان مجموعته الراديكالية المسماة (المهاجرون) نظمت اجتماعاً لذكرى مختطفي طائرات ١١ / ٩،

ويرى السيد ايف كوهلمان مستشار الحكومة الامريكية للاخطار الارهابية في اوربا ان ترحيل السيد بكري محمد لوحده لن يحل مشكلة (التطرف) بل ان ذلك سيكون سبباً للاثارة واضاف "ان مؤيدي رجل الدين هذا ستظل لديهم القدرة على التواصل ذلك أن الحقد بات يتكاثر ذاتياً واذا ابعد السيد بكري فان مناصريه قد انشأوا شبكة اتصال وبامكانهم تنظيم اجتماعاتهم فلقد اصبح بكري رمزاً مهماً لهم".

وقد جرت نقاشات طويلة حول دور منظمة (المهاجرون) بتجنيد المسلمين البريطانيين لاعمال الجهاد المسلح وهي امور نفاها السيد بكري.

ويقول السيد مايك واين الناطق باسم (جماعة الوصاية الامنة) وهي جماعة يهودية بريطانية تقوم بمراقبة المتطرفين الاسلاميين: "ليس هناك من دليل على اشتراكهم (المهاجرون) بالارهاب ولكن ما يفعلونه هو اشبه بالحزام بالنسبة للشباب العنيف التوجه، واذا ما ارادوا ان يفعلوا شيئاً ما حقيقةً فانهم قد وضعوا الشباب بتماس كامل مع الارهابيين".

اما السيد كوهلمان الذي امضى وقتاً طويلاً مع السيد بكري فيدعي انه هو شخصياً قد جرت محاولة لتجنيده ويقول "لقد جند بكري محمد عدداً كبيراً من الاشخاص الذي يتكلمون الانكليزية".

واعلنت منظمة "المهاجرون" مؤخراً انها انشقت، وظهرت مجموعة جديدة اسمها "الطائفة المنقذة" ومن ضمن المنظمين تحت لوائها عناصر من (المجاهدون)، ويعلق السيد واين بان الانشقاق يعكس انقساماً في الفرع الباكستاني للمنظمة لغرض تلقي دروس قيادة وارشاد في اعمال العنف والسياسية.

فضلاً عن السيد بكري هناك رجل دين آخر مستهدف ايضاً هو ابو قتادة الاردني المولد الذي هرب إلى بريطانيا بدعوى تعرضه للاضطهاد وتم التحفظ عليه في منطقة بلمارش دون ان توجه له تهمة او ان يحاكم وذلك في اثناء عمليات القمع التي حدثت بعد ١١ / ٩، وقد غدا الآن موضوعاً لامر قضائي. ابو قتادة "يد اسامة بن لادن اليمنى في اوربا" وهناك انواع من خطبه وجدت في هامبورغ، وقد استخدمها مختطفو طائرات ١١ / ٩، وادين ابو قتادة بالارهاب في بلده الاردن، وهناك اعتقاد بان عدة دول اوروبية تحاول تسليمه إلى بلده الاصلي بوصفه مجرماً هارباً.

وعرضت مجلة ايطالية بيانات زعمت انها لابي قتادة يدعو فيها لمهاجمة روما ويقول فيها" روما هي الصليب، والغرب هو الصليب ومالكو الصليب هم سكنة روما، وهدف المسلمين هو روما ونحن سنشق روما فاتحين" ووردت تقارير انه يقول "الدمار يجب ان ينفذ بالسيف، واولئك الذين سيدمرون روما يهيئون الآن سيوفهم". والمقياس الذي اعتمد بشأن ابو قتادة، اعتبره مداناً بتهمة تمجيد الارهاب. ويعلق السيد كولمان: بان قانوناً مثل هذا يمكن ان يوجه ضد مئات الاشخاص.

اما السيد ابو موسى الناطق باسم المجموعة الراديكالية "انصار الشريعة" فيقول ان من خمسة إلى عشرة رجال دين يناصرون هذه الآراء ستعتبرهم الحكومة مداحين للاعمال الارهابية ويقدر بان ثلث رجال الدين يشاركون وجهات النظر هذه بوجه خاص.

وهناك خطة هي الآن في قيد الاعداد يمنع فيها حلفاء بريطانيا هؤلاء الراديكاليين المزعومين من دخول الاراضي البريطانية.

وعلى الصعيد نفسه فان ثمة جدالاً اثير هذا الاسبوع حول القرار بمنع العالم طارق رمضان وهو مصري المولد من حضور مؤتمر، علماً ان المنع قد صدر وهو في فرنسا.

ومؤخراً تم السماح لزعيم كبير من حزب الله اللبناني وهم مجموعة راديكالية اساسية بدخول بريطانيا، في حين ان الولايات المتحدة تعتبر حزب الله منظمة ارهابية. وهناك مجموعة اخرى سيتم استهدافها هي حزب التحرير الذي ظل السيد محمد بكري يقوده قبل السنوات التسع الاخيرة. وطرد من المانيا باعتباره متطرفاً جداً. وحظر هذا الحزب في المانيا على الرغم من انكار اشتراك الحزب بالعنف.

ويعلق السيد عمران وحيد الناطق باسم هذه المجموعة بأن هذه المشاريع تقترح مقاييس فظة من شأنها خنق حرية الكلام ويقول "انهم يمضون الآن لمحو الخط الفاصل بين الاسلام السياسي والعنف".

عن / صحيفة الغارديان